المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2021

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021..... 7
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج..... 9
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 11
5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 13
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 16
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 18
برنامج 131 : السلطة القضائية..... 19
1. مسؤول البرنامج..... 19
2. المتدخلين في القيادة..... 19
3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 19
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 36
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 37
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 37
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 39
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 39
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 40

Direction du Budget DB3/DSA

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

Direction du Budget DB3/DS1

1. تقديم موجز للاستراتيجية

وضع دستور فاتح يوليوز 2011 الإطار المؤسساتي لاستقلال السلطة القضائية، وحدد المبادئ والمرتكزات التي تضمن وتكرس أسس قضاء مستقل ضامن للحقوق والحريات، ومنسجم مع التوجهات الحديثة للعدالة التي تسعى بلادنا إلى الانخراط فيها، وتكريسها، وبلورة أهدافها الى مشاريع تترجم استقلال السلطة القضائية في الممارسة والتطبيق، وتعزز الثقة في القضاء.

إن هذا الانخراط القوي في ورش إصلاح منظومة العدالة، ينطلق من كون هذه المنظومة تشكل إحدى ركائز البناء الديمقراطي التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، يدعو الى تطويرها لتستجيب لطموحات وانشغالات المواطنين، وحاجيات المتقاضين، وتطلعات المجتمع، ومستلزمات العصر، إيمانا من جلالته بأن الغاية المثلى من التكريس الدستوري لاستقلال القضاء، تكمن في جعله في خدمة المواطن والتنمية وفي بناء دولة الحق والقانون.

وتفعيلا لأحكام الدستور التي ارتقت بالقضاء من مجرد جهاز إلى سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، تم إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كمؤسسة دستورية مستقلة تمثل هذه السلطة، وتسهر على تدبير الوضعيات الإدارية والمهنية للقضاة وتوفير ضمانات استقلالهم، إلى جانب إنجاز التقارير ذات الصلة بوضعية القضاء ومنظومة العدالة عموما، وإصدار التوصيات الملائمة في هذا الشأن وكذا إبداء الرأي حول القضايا المتعلقة بالعدالة.

واستكمالا لمسار إصلاح القضاء، تم إصدار نصوص قانونية ذات أهمية إستراتيجية في بناء الإطار المؤسسي لحكامة منظومة العدالة، وفي مقدمتها القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، وكذا القانون رقم 17-33 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، وذلك في انتظار التسريع بتفعيل ما تضمنه ميثاق إصلاح منظومة العدالة من تدابير أخرى ملائمة، تهدف إلى تحيين التشريع وتطوير أداء القضاء والرفع من نجاعته.

ويعتبر تنصيب جلالة الملك لأعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتاريخ 06 أبريل2017 ، خطوة متقدمة نحو تكريس استقلال السلطة القضائية ، بالنظر للدور الكبير الذي يضطلع به المجلس في التأسيس لقضاء سمته الأمن والعدل، وهدفه إعلاء الحق وترصيد المكتسبات التي راكمها المغرب في ضمان الحقوق والحريات، ومحاربة كافة أشكال الفساد.

وتبعا لذلك، وحتى يتمكن المجلس من القيام بالاختصاصات الموكولة إليه دستوريا، خصه المشرع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، حيث يتوفر على ميزانية خاصة به وتسجل الاعتمادات المرصودة له في الميزانية العامة للدولة تحت فصل يحمل عنوان "ميزانية المجلس الأعلى للسلطة

Direction du Budget DB3/DSA

القضائية"، بالإضافة الى إدارة حدد تنظيمها الهيكلي واختصاصاتها بموجب القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا نظامه الداخلي.

وتتمثل اختصاصات المجلس كما هي محددة في القانون التنظيمي المتعلق به فيما يلي:

أولا: حماية استقلال القاضي

- ضمان احترام القيم القضائية والتشبث بها وإشاعة ثقافة النزاهة والتخليق بما يعزز استقلال القضاء؛
- وضع مدونة للأخلاقيات القضائية، بعد استشارة الجمعيات المهنية للقضاة، تتضمن القيم والمبادئ والقواعد التي يتعين على القضاة الالتزام بها أثناء ممارستهم لمهامهم ومسؤولياتهم القضائية؛
- تشكيل لجنة الأخلاقيات القضائية ودعم استقلال القضاة، تسهر على تتبع ومراقبة التزام القضاة بمدونة الأخلاقيات.

ثانيا: تدبير الوضعية المهنية للقضاة

- تعيين القضاة والمسؤولين القضائيين؛
- ترقية القضاة؛
- انتقال وانتداب القضاة؛
- إلحاق القضاة ووضعهم في حالة استيداع أو رهن الإشارة؛
- استقالة القضاة وإحالتهم إلى التقاعد؛
- تأديب القضاة.

ثالثا: وضع التقارير وإصدار التوصيات والآراء

- رفع تقرير سنوي إلى جلالة الملك حول حصيلة عمل المجلس وآفاقه المستقبلية، وإحالة نسخة منه إلى رئيس الحكومة قبل نشره بالجريدة الرسمية؛
- رفع تقرير عام إلى جلالة الملك بشأن نشاط المجلس عند نهاية كل دورة؛
- تلقي المجلس تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة؛
- إصدار آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بالعدالة مع مراعاة فصل السلط، إما بطلب من جلالة الملك أو الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان؛
- ربط علاقات تعاون وشراكة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة وكذا الهيئات الأجنبية المهتمة بقضايا العدالة من أجل تبادل المعارف والتجارب ونقل الخبرات.

Direction du Budget DE3/DSA

و في إطار مواصلة تنزيل الهياكل التنظيمية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما هي محددة بنظامه الداخلي، تبقى سنة 2021 لبنة أساسية ستمكن لا محالة السلطة القضائية من تعزيز مكانتها داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وتكريس دورها الدستوري، وفي هذا السياق تم إعداد مشروع نجاعة أداء المجلس برسم سنة 2021 يتضمن برنامجا واحدا يسمى "السلطة القضائية"، يرتكز على الأهداف التالية:

1. الرفع من وتيرة تصفية القضايا؛
2. التخليق ودعم نزاهة القضاء؛
3. انفتاح المجلس على محيطه الداخلي والخارجي؛
4. تحديث وسائل وأساليب العمل داخل المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
5. ترشيد وتثمين الموارد.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

سعيا من المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمانا للمساواة بين الجنسين، فإنه يحرص من جهة، على تنفيذ مقتضيات المادة السادسة من قانونه التنظيمي ، والتي تنص على ضرورة ضمان تمثيلية النساء القاضيات من بين الأعضاء المنتخبين بما يتناسب مع حضورهن داخل السلك القضائي، ومن جهة أخرى على احترام هذا المبدأ داخل هياكله وجميع برامج عمله.

Direction du Budget DB3/DSA

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)	% مشروع قانون المالية لسنة 2021/ قانون المالية للسنة 2020
الموظفون	76 720 000	113 600 000	48,07
المعدات والنفقات المختلفة	217 630 000	243 728 000	11,99
الاستثمار	66 100 000	172 400 000	160,82
المجموع	360 450 000	529 728 000	46,96

■ تعليق

سجلت الميزانية المخصصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2021 والمحددة في مبلغ 529.728.000,00 درهم، زيادة بلغت 47 % مقارنة بالسنة المالية 2020.

للتذكير، فإن الاعتمادات المالية المفتوحة للمجلس برسم السنة 2020 ، قد عرفت تقليصا بنسبة 30 % بموجب قانون المالية التعديلي رقم 35.20 الصادر في (25 يوليو 2020) والتي فرضت إجراءات صارمة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، حيث انخفضت من مبلغ 510.981.000,00 درهم إلى مبلغ 360.450.000,00 درهم، وقد انخرط المجلس إسوة بباقي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في ترشيد النفقات وتوجيه الموارد المتاحة تفعيلا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2020/05 بتاريخ 14 أبريل 2020.

Direction du Budget DB3/DSA

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	113 600 000					
المعدات والنفقات المختلفة	243 728 000	-	-			
الاستثمار	172 400 000	-	-			
المجموع	529 728 000	-	-	-	-	529 728 000

تعليق

إن الميزانية المخصصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2021 والمحددة في مبلغ 529.728.000,00 درهم تندرج في إطار الميزانية العامة للدولة، كما أن المجلس لا يتوفر على مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة ولا على حساب مرصد لأمور خصوصية.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)			% مشروع قانون المالية للسنة 2021 / قانون المالية للسنة 2020
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
السلطة القضائية	360 450 000	113 600 000	243 728 000	172 400 000	46,96
المجموع	360 450 000	113 600 000	243 728 000	172 400 000	46,96

■ **تعليق**

إن الميزانية المرصدة للمجلس برسم السنة المالية 2021 والمحددة في مبلغ 529.728.000,00 درهم. ستخصص لتنفيذ مشاريع البرنامج الفريد المعتمد والمسمى "السلطة القضائية". وللإشارة فإن هذا البرنامج يتضمن كذلك التحويلات المالية لفائدة رئاسة النيابة العامة والتي بلغت برسم نفس السنة 158.228.000,00 درهم موزعة بين مبلغ 148.228.000,00 درهما في إطار ميزانية التسيير ومبلغ 10.000.000,00 درهما في إطار ميزانية الاستثمار.

Direction du Budget DB3/DSA

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
السلطة القضائية	529 728 000	-	-	-	-	529 728 000
المجموع	529 728 000	-	-	-	-	529 728 000

■ **تعليق**

يستنتج من الجدول أعلاه، أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يتوفر على برنامج فريد يسمى "السلطة القضائية"، كما أن الميزانية المخصصة لتنفيذ مشاريعه والتي حددت برسم السنة المالية 2021 في مبلغ 529.728.000,00 درهم، تندرج في إطار الميزانية العامة علما أنه لا يتوفر على مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة أو حساب مرصد لأمور خصوصية من شأنها تخفيف العبء على الميزانية العامة.

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 131 : السلطة القضائية

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
بناء و تجهيز مركز الأرشيف	-	44 000 000	44 000 000
بناء وتجهيز مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية	-	118 400 000	118 400 000
تواصل	7 000 000	-	7 000 000
مساهمة	151 228 000	10 000 000	161 228 000
تدبير الربائد	400 000	-	400 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	900 000	-	900 000
دعم المهام	74 800 000	-	74 800 000
دراسات وأبحاث	800 000	-	800 000
تداريب وتكوين	8 600 000	-	8 600 000

Direction du Budget DB3/ESA

■ تعليق

يستنتج من توزيع الاعتمادات المالية على المشاريع التي يتضمنها برنامج "السلطة القضائية" المعتمد من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية والبالغ عددها تسعة (9)، أن:

مشروع "مساهمة" الذي خصصت له اعتمادات مالية بلغت 161.228.000,00 درهم، يوجه أغلبها كتحويلات لفائدة رئاسة النيابة العامة والتي حددت في مبلغ 158.228.000,00 درهم (أي بنسبة 29.85 % من الميزانية المخصصة للمجلس) ، منها مبلغ 148.228.000,00 درهم لتسيير وتصريف أشغالها ومبلغ 10.000.000,00 درهم لتمويل مشاريعها الاستثمارية، أما الاعتمادات المالية المتبقية والمتمثلة في مبلغ 3.000.000,00

درهم، فخصص منها مبلغ 2.000.000,00 درهم لوفاء المجلس بالتزاماته تجاه الهيئات الدولية والجهوية ومبلغ 1.000.000,00 درهم عبارة عن إعانات للجمعيات والوداديات المهنية.

مشروع " دعم المهام" يحظى هو الآخر بأهمية بالغة نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في توفير الشروط الأساسية لحسن سير هذه المؤسسة وتمكين أعضاء المجلس من ممارسة مهامهم في أحسن الظروف، حيث تخصص الاعتمادات المالية لهذا المشروع لتغطية النفقات المرتبطة بسير الأشغال بإدارة المجلس والمتمثلة في التحملات العقارية وصيانة المباني وأثاث وعتاد المكتب، لذلك تم تخصيصه بمبلغ 74.800.000,00 درهم.

كما استأثر مشروع "بناء وتجهيز مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية" لوحده بمبلغ 118.400.000,00 درهم، وتكمن الأهمية التي يحظى بها هذا المشروع في كونه يعتبر مظهرا من مظاهر استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية باعتباره مؤسسة دستورية، ويترجم هذا المبلغ جدية المجلس في البحث عن بقعة أرضية قصد استغلالها لهذا الغرض.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها الأرشيف في عمل المجلس، فقد حرص هذا الأخير على تخصيص مشروع " بناء وتجهيز مركز الأرشيف" بمبلغ 44.000.000,00 درهم، ينقل إليه الأرشيف المتواجد بمقر وزارة العدل، وبالمقر الحالي المؤقت للمجلس الكائن بتوسعة محكمة النقض.

وفي إطار تثمين موارده البشرية، ووعيا منه بأهمية التكوين بشقيه الأساسي والمستمر لما له من دور فعال في تطوير مهارات قضاة المملكة من خلال اعتماد الممارسات الفضلى ومواكبة المستجدات في المجال القضائي، فقد حددت الاعتمادات المالية المخصصة لمشروع " تداريب وتكوين" في مبلغ 8.600.000,00 درهم.

وإدراكا منه أيضا بالدور الفعال الذي يلعبه التواصل في التعريف بالأدوار التي أضحى يضطلع بها المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إضافة إلى انفتاح السلطة القضائية على محيطها الداخلي والخارجي، والذي من شأنه المساهمة في تكريس الشفافية وإضفاء المصداقية على عمله، فقد خصص لمشروع "التواصل" مبلغ 7.000.000,00 درهم.

أما الثلاثة مشاريع المتبقية، فقد خصص لها مبلغ 2.100.000,00 درهم، توزعت بين: "مشروع" مساعدة للأعمال الاجتماعية" بمبلغ 900.000,00 درهم ومشروع "دراسات وأبحاث" بمبلغ 800.000,00 درهم ومشروع "تدبير الربائد" بمبلغ 400.000,00 درهم.

Direction du Budget DB3/DSA

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022, 2021) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
نفقات الموظفين	76 720 000	127 892 430	113 600 000	120 853 000	118 648 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	217 630 000	320 258 580	243 728 000	243 728 000	243 728 000
نفقات الاستثمار	66 100 000	192 800 000	172 400 000	172 400 000	172 400 000
المجموع	360 450 000	640 951 010	529 728 000	536 981 000	534 776 000

تعليق

يعزى سبب انخفاض الاعتمادات المالية المحددة في مشروع قانون المالية لسنة 2021 مقارنة بالإسقاطات الأولية لنفس السنة للأسباب التالية:

- عدم استغلال المناصب المالية التي كانت مقررة في إطار قانون المالية 2020 والمتمثلة في 100 منصب استجابة لمنشور رئيس الحكومة رقم 3/2020 والذي تضمن مجموعة من الإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا منها تأجيل الترقيات وإلغاء مباريات التوظيف خلال سنة 2020، أدى إلى التقليص من كتلة الأجور المبرمجة لسنة 2021 لتنتقل بذلك الاعتمادات المالية من 127.430.892,00 درهم إلى مبلغ 113.600.000,00 درهم.
- وبخصوص فصل المعدات والنفقات المختلفة، يرجع هذا الانخفاض أساسا إلى التقليص من التحويلات لفائدة رئاسة النيابة العامة من مبلغ 214.218.580,00 درهم إلى مبلغ 148.228.000,00 درهم، علاوة على انخراط المجلس في ترشيد النفقات وتوجيه الموارد نحو الأولويات إسوة بباقي القطاعات الأخرى لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا.

- أما الانخفاض الذي سجل في ميزانية الاستثمار فيرجع السبب فيه إلى تحيين التوقعات المرتبطة بالاعتمادات المخصصة لتشييد مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
السلطة القضائية					
الميزانية العامة	360 450 000	640 951 010	529 728 000	536 981 000	534 776 000

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
السلطة القضائية					
بناء و تجهيز مركز الأرشيف	33 000 000	39 000 000	44 000 000	39 000 000	18 000 000
بناء وتجهيز مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية	9 300 000	143 800 000	118 400 000	143 800 000	163 800 000
تواصل	3 801 000	8 000 000	7 000 000	7 000 000	7 000 000
مساهمة	171 630 000	227 218 579	161 228 000	169 986 421	171 259 496
تدبير الربائد	400 000	600 000	400 000	400 000	400 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	900 000	1 700 000	900 000	1 700 000	1 700 000
دعم المهام	136 019 000	210 232 430	188 400 000	205 169 328	216 094 680
دراسات وأبحاث	800 000	800 000	800 000	800 000	800 000

تداريب وتكوين	4 600 000	9 600 000	8 600 000	8 600 000	8 600 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
131 : السلطة القضائية مسؤول البرنامج : الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية	هدف 1.131 : رفع وتيرة تصفية القضايا	مؤشر 1.1.131 : نسبة تصفية القضايا	
		مؤشر 2.1.131 : معدل أجال البت في القضايا	
	هدف 2.131 : تخليق القضاء ودعم نزاهته	مؤشر 1.2.131 : نسبة المحاكم موضوع تشخيص الوضعية القضائية	
		مؤشر 2.2.131 : نسبة المحاكم موضوع تفتيش قضائي لا مركزي	
		مؤشر 3.2.131 : نسبة الأبحاث والتحريات المنجزة والمحالة على أنظار المجلس	
		مؤشر 4.2.131 : نسبة معالجة الشكايات والتظلمات	
	هدف 3.131 : تعزيز انفتاح المجلس على محيطه الداخلي والخارجي	مؤشر 1.3.131 : نسبة الاتفاقيات المبرمة بالمقارنة مع الاتفاقيات المبرمجة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة وكذا الهيئات الأجنبية والوطنية المهتمة بقضايا العدالة	
		مؤشر 2.3.131 : نسبة تغطية محاكم الاستئناف بالقضاة المكلفين بالتواصل	
	هدف 4.131 : تحديث وسائل وأساليب عمل المجلس	مؤشر 1.4.131 : نسبة رقمنة البيانات المتعلقة بالقضاة	
		مؤشر 2.4.131 : نسبة رقمنة المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية العاملة بالمجلس	

	ترشيد وتثمين الموارد	نسبة استفادة القضاة من التكوينات والتداريب	نسبة استفادة القضاة الذكور من التكوينات والتداريب
			نسبة استفادة القاضيات من التكوينات والتداريب
		نسبة استفادة العاملين بالمجلس من التكوينات والتداريب	نسبة استفادة العاملين الذكور من التكوينات والتداريب
			نسبة استفادة العاملات بالمجلس من التكوينات والتداريب
		معدل النجاعة المكتبية	
		نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	

Direction du Budget DB3/DSA

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 131 : السلطة القضائية

1. مسؤول البرنامج

الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

2. المتدخلين في القيادة

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- المفتشية العامة للشؤون القضائية؛
- قطب الشؤون القضائية؛
- قطب الشؤون المالية والتجهيز؛
- قطب الشؤون الإدارية والتكوين.

3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.131: رفع وتيرة تصفية القضايا

المؤشر 1.1.131 : نسبة تصفية القضايا

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	103,50	85	100	102	103	2023

- توضيحات منهجية

يدل هذا المؤشر على نسبة تصفية القضايا المسجلة بالمحاكم، حيث يتم احتساب هذه النسبة حسب الطريقة التالية:

البسط: عدد القضايا المحكومة خلال السنة؛

المـقـام: مجموع عدد القضايا المسجلة خلال نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

  - المسؤولون القضائيون.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن أن يتأثر هذا المؤشر إيجابا أو سلبا بعدة عوامل خارجية، وتدخل عدة جهات في تجهيز القضايا.

- **تعليق**

يبرز هذا المؤشر المجهودات المبذولة من قبل المسؤولين القضائيين والقضاة، وكذا كافة المتدخلين من كتابة الضبط وباقي مساعدي القضاء في تصفية المخلف من القضايا، إلاأن التوقف الاضطراري عن العمل بمحاكم المملكة باستثناء القضايا الاستعجالية والقضايا المتعلقة بالمعتقلين الاحتياطيين، سواء على مستوى قضاء التحقيق، أو على مستوى قضاء الحكم، الذي فرضته حالة الطوارئ الصحية بسبب جائحة فيروس كرونا المستجد، قد أثر و سيؤثر لا محالة على نسبة تصفية القضايا بالمحاكم.

Direction du Budget DB3/DSA

المؤشر 2.1.131 : معدل آجال البت في القضايا

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	-	99	150	110	97	95	2024

- **توضيحات منهجية**

إن المقصود بأجل البت في القضايا هو الأجل الممتد من تاريخ تسجيل مقال الدعوى بصندوق المحكمة إلى غاية صدور الحكم فيها.

ويتم احتساب معدل آجال البت في القضايا حسب الطريقة التالية:

البسط: مجموع عدد الأيام اللازمة للبت في مجموع القضايا.

المقام: عدد القضايا المحكومة.

- مصادر المعطيات

  - المسؤولون القضائيون.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن هذا المؤشر رهين بعدة عوامل خارجية، وبعمل مجموعة من المتدخلين الذين قد يؤثرون سلبا أو إيجابا، نذكر أهمها كالتالي:

- حجم وطبيعة القضايا المعروضة بكل محكمة؛
- مدى تناسب عدد القضاة وباقي العاملين بكتابة الضبط بالمحكمة مع عدد القضايا المعروضة؛
- مدى فعالية باقي المتدخلين إلى جانب القضاة في تجهيز القضايا، وبالتالي تقليص أمد البت في هذه القضايا.

- تعليق

إن فرض حالة الطوارئ الصحية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، اقتضى التوقف الاضطراري عن العمل بمحاكم المملكة، باستثناء القضايا الاستعجالية والقضايا المتعلقة بالمعتقلين الاحتياطيين سواء على مستوى قضاء التحقيق أو على مستوى قضاء الحكم ، وهذا ما أثر وسيؤثر لا محالة على معدل آجال البت في القضايا.

Direction du Budget DB3/DSA

الهدف 2.131: تخليق القضاء ودعم نزاهته

المؤشر 1.2.131 : نسبة المحاكم موضوع تشخيص الوضعية القضائية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	30	31	32	33	33	2023

- توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن نسبة المحاكم التي تم تفقدها في إطار تشخيص الوضعية القضائية.

كيفية الاحتساب: يتم حساب مؤشر نسبة المحاكم التي خضعت للتشخيص حسب الصيغة التالية:

البسط: عدد المحاكم موضوع تشخيص الوضعية القضائية.

المـقـام: عدد محاكم المملكة.

- مصادر المعطيات

  - المفتشية العامة للشؤون القضائية.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

يمكن هذا المؤشر من إعطاء نسبة المحاكم التي تم تفقدها دون أن يبين حجم المجهودات المبذولة خلال كل زيارة.

- تعليق

يعزى هذاالانخفاض في نسبة تشخيص الوضعية القضائية لمحاكم المملكة، من جهة لارتفاع عدد الملفات التأديبية في الربع الأخير من هذه السنة وما لها من أهمية و متطلبات في سرعة الإنجاز، مما يؤثر سلبا على المهام الأخرى للمفتشية العامة للشؤون القضائية، ومن جهة أخرى لقلة الموارد البشرية و خصوصا بعد تقليص عدد القضاة الممارسين بهذه المفتشية العامة.

المؤشر 2.2.131 : نسبة المحاكم موضوع تفتيش قضائي لا مركزي

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	82	84	86	88	88	2023

- توضيحات منهجية

يعبر مؤشر نسبة المحاكم الخاضعة لتفتيش قضائي لامركزي عن مدى المجهودات المبذولة من طرف المفتشية العامة للشؤون القضائية لدراسة تقارير التفتيش اللامركزي، وتتبع تنفيذ المقترحات البناءة لتصحيح الإخلالات المرصودة، وكذا الحرص على احترام المسؤولين القضائيين لمحاكم الاستئناف لتنفيذ مهمات للتفتيش على صعيد الدائرة القضائية التابعة لهم، مرة واحدة على الأقل في السنة.

كيفية الاحتساب:

يتم احتساب مؤشر نسبة المحاكم الخاضعة لتفتيش قضائي لامركزي حسب الصيغة التالية:

البسط: عدد تقارير التفتيش اللامركزي المدروسة؛

المقام: عدد محاكم أول درجة العادية والمتخصصة.

- مصادر المعطيات
  - المفتشية العامة للشؤون القضائية.
- حدود و نقاط ضعف المؤشر
  - هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار تفتيش المحاكم الابتدائية دون محاكم الاستئناف؛
  - لا يدخل في حساب هذا المؤشر مهمات التفتيش اللامركزي التي يقوم بها المسؤولون القضائيون ولم تتوصل المفتشية العامة للشؤون القضائية بتقارير بشأنها خلال نفس السنة.
- تعليق

تقوم المفتشية العامة للشؤون القضائية بالإشراف والسهر على حسن تطبيق البرنامج السنوي للتفتيش اللامركزي، وتتبع كل الملاحظات السلبية والإخلالات المرصودة إلى حين تقويمها، وللرفع من نسب هذا المؤشر يتم حث وتحسيس المسؤولين القضائيين بضرورة موافاتها بالتقارير فور الانتهاء من مهام التفتيش.

المؤشر 3.2.131 : نسبة الأبحاث والتحريات المنجزة والمحالة على أنظار المجلس

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	76	78	80	82	82	2023

- توضيحات منهجية

يتيح هذا المؤشر الوقوف على نسبة الأبحاث والتحريات المنجزة من طرف المفتشية العامة للشؤون القضائية خلال السنة، مقارنة بمجموع الأبحاث المسجلة خلال نفس السنة.

تعد الأبحاث والتحريات لبنة من لبنات التفتيش القضائي، حيث تهدف من جهة إلى ضبط السلوك المهني السلبي الذي قد يعتري الجسم القضائي، ومن جهة أخرى دعم سياسة تخليق القضاء، ومن هنا تم وضع هذا المؤشر كمقياس للمجهودات التي تبذلها المفتشية العامة للشؤون القضائية في هذا الشأن.

كيفية الاحتساب: يتم احتساب مؤشر نسبة الأبحاث والتحريات المنجزة والمحالة على المجلس حسب الصيغة التالية:

البسط: عدد ملفات الأبحاث والتحريات المنجزة خلال السنة؛

المقام: عدد ملفات الأبحاث والتحريات المسجلة خلال نفس السنة.

- مصادر المعطيات

  - المفتشية العامة للشؤون القضائية.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

  - يعطي نظرة شمولية على عدد الأبحاث والتحريات المناط إجراؤها بالمفتشية العامة للشؤون القضائية دون تحديد لموضوعها.
  - لا يأخذ بالاعتبار الملفات التي تمت تصفيتها عن السنة السابقة.
  - ارتفاع مجموع الأبحاث و التحريات المسجلة في السنة ينعكس سلبا على قيم هذا المؤشر، رغم مضاعفة المجهودات للوصول للقيم المستهدفة.

- تعليق

بلغ المؤشر المرتبط بإنجاز الأبحاث والتحريات إلى غاية متم شهر غشت من سنة 2020 نسبة 50 %، ويرجع هذا الانخفاض الطفيف في نسبة الإنجاز للمنحى التصاعدي لمجموع ملفات الأبحاث والتحريات المسجلة سنة بعد سنة، وسيشكل صدور القانون المحدد لاختصاصات وتأليف المفتشية العامة للشؤون القضائية، علاوة على تعزيز طاقمها البشري بقضاة مفتشين وبموظفين، عاملان أساسيان للرفع من أداء المفتشية العامة في مجال الأبحاث والتحريات، الشيء الذي سينعكس إيجابا على قيم هذا المؤشر.

المؤشر 4.2.131 : نسبة معالجة الشكايات والتظلمات

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	88	91	94	97	97	2023

- **توضيحات منهجية**

يهدف هذا المؤشر إلى احتساب الشكايات والتظلمات التي تمت دراستها سنويا، مقارنة بمجموع الشكايات والتظلمات التي توصل بها المجلس خلال نفس السنة.

يتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية:

البسط: عدد الشكايات والتظلمات التي تمت دراستها سنويا.

المقام: عدد الشكايات والتظلمات التي تم التوصل بها خلال نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

  - قطب الشؤون القضائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

الهدف 3.131: تعزيز انفتاح المجلس على محيطه الداخلي والخارجي

المؤشر 1.3.131 : نسبة الاتفاقيات المبرمة بالمقارنة مع الاتفاقيات المبرمجة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة وكذا الهيئات الأجنبية والوطنية المهتمة بقضايا العدالة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	35	33	66	100	100	2023

- **توضيحات منهجية**

يعكس التطور السنوي لهذا المؤشر الانفتاح المتزايد للمجلس الأعلى للسلطة القضائية على محيطه الخارجي من خلال الاتفاقيات ومذكرات التفاهم القضائية المبرمة.

<u>كيفية الاحتساب</u>:

يتم احتساب هذا المؤشر استنادا على العدد التراكمي للاتفاقيات المبرمة سنويا بالمقارنة مع القيمة المستهدفة.

البسط: المجموع التراكمي لعدد الاتفاقيات المبرمة؛

المقام:عدد مشاريع الاتفاقيات المبرمجة.

- **مصادر المعطيات**

  - شعبة التعاون والشراكة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

الإنجازات المعبر عنها من طرف هذا المؤشر مرتبطة أساسا بتدخل فاعلين آخرين، خصوصا مصالح وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وباقي الشركاء الدوليين والوطنيين، إضافة إلى متغيرات خارجية أخرى غير متحكم فيها.

- **تعليق**

يدل هذا المؤشر على الأهمية التي يوليها المجلس الأعلى للسلطة القضائية لتعزيز الانفتاح على التجارب القضائية الدولية، وتصدير النموذج القضائي المغربي، وذلك عن طريق إبرام شراكات التعاون.

المؤشر 2.3.131 : نسبة تغطية محاكم الاستئناف بالقضاة المكلفين بالتواصل

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	25	50	75	100	2024

- توضيحات منهجية

يتم احتساب المؤشر على أساس تراكمي باحتساب عدد محاكم الاستئناف المتوفرة على قضاة مكلفين بالتواصل.

كيفية الاحتساب:

- البسط: العدد التراكمي لمحاكم الاستئناف المتوفرة على قضاة مكلفين بالتواصل خلال السنة؛
- المقام: عدد محاكم الاستئناف بالمملكة.

- مصادر المعطيات

- شعبة التواصل المؤسساتي.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن السياق العام المتسم بتفشي وباء كورونا، قد يؤثر سلبا على برنامج تكوين القضاة الذين ستناط بهم مهمة التواصل بمحاكم الاستئناف بالمملكة.

- تعليق

من شأن تملك قضاة محاكم الاستئناف لتقنيات التواصل المؤسساتي والانفتاح على مختلف الفاعلين والمرتفقين ووسائل الإعلام، أن يعزز قيم الشفافية ويكرس الثقة في القضاء.

الهدف 4.131: تحديث وسائل وأساليب عمل المجلس

المؤشر 1.4.131 : نسبة رقمنة البيانات المتعلقة بالقضاة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	35	60	80	100	100	2023

- توضيحات منهجية

يدل هذا المؤشر على نسبة المعطيات والوضعيات الخاصة بالقضاة التي تم إدخالها إلى قاعدة البيانات، ويتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية:

البسط: عدد القضاة الذين تم تضمين معطياتهم؛

المقام: مجموع قضاة المملكة.

- مصادر المعطيات

  - السلطة الحكومية المكلفة بالعدل؛
  - الأمانة العامة للمجلس.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تعليق

من الإكراهات الظرفية التي أثرت وستؤثر سلبا على هذا المؤشر، إضافة إلى الانتقال إلى المقر الحالي المؤقت للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، التوقف الاضطراري عن العمل على إثر التدابير الوقائية التي فرضتها تداعيات جائحة "فيروس كورونا"، والمدة التي استغرقها "الحجر الصحي الشامل".

المؤشر 2.4.131 : نسبة رقمنة المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية العاملة بالمجلس

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	50	60	80	100	100	2023

- توضيحات منهجية

يوضح هذا المؤشر نسبة رقمنة المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، ويتم احتساب هذا المؤشر كالتالي:

البسط: عدد المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية العاملة بالمجلس التي تمت رقمنتها؛

المقام: عدد المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية العاملة بالمجلس المعتمدة بشعبة شؤون الموظفين.

- مصادر المعطيات

  - قطب الشؤون الإدارية والتكوين.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تعليق

اعتبارا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد هذه السنة، وما سيترتب عنها من انخفاض الأداء الإداري، فقد تم تخفيض توقعاتنا لسنتي 2021 و 2022.

الهدف 5.131: ترشيد وتثمين الموارد

المؤشر 1.5.131 : نسبة استفادة القضاة من التكوينات والتداريب

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة استفادة القضاة من التكوينات والتداريب		%	-	30	30	45	60	**60**	2023
المؤشرات الفرعية	نسبة استفادة القضاة الذكور من التكوينات والتداريب	%	0	23	23	35	47	-	
	نسبة استفادة القاضيات من التكوينات والتداريب	%	0	7	7	10	13	-	

- **توضيحات منهجية**

يحتسب هذا المؤشر المرتبط باستفادة القضاة (ذكورا وإناثا) من التكوينات والتداريب على أساس جمع المؤشرين الفرعيين (نسبة استفادة القضاة من التكوينات والتداريب و نسبة استفادة القاضيات من التكوينات والتداريب).

Direction du Budget DB3/DSA Ministère de l'Economie, des Finances et de

طريقة الاحتساب:

مؤشر استفادة القضاة الذكور من التكوينات والتداريب:

- البسط: عدد القضاة الذكور المستفيدين من التكوينات والتداريب؛
- المقام : العدد الإجمالي للقضاة (ذكورا وإناثا).

مؤشر استفادة القاضيات من التكوينات والتداريب:

- البسط: عدد القاضيات المستفيدات من التكوينات والتداريب؛
- المقام : العدد الإجمالي للقضاة (ذكورا وإناثا).

- **مصادر المعطيات**

- الأمانة العامة للمجلس؛
- قطب الشؤون الإدارية والتكوين؛
- محاكم المملكة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

بصفة عامة، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المؤشر يرتبط:

- بعوامل خارجية وعدة متدخلين في مجال التكوين؛
- بالإمكانيات من الموارد البشرية المكلفة بالتكوين.

- تعليق

اعتبارا للوضع الحالي لانتشار وباء Covid-19 في بلدنا والتدابير الاحترازية التي تم اعتمادها، فهناك مجموعة من الإكراهات التي ستؤثر سلبا على تطور المؤشر. نذكرها كالاتي:

1. استنزاف كبير لوقت السادة القضاة نتيجة اعتماد "نظام المحاكمة عن بعد"، وكذا الازدياد المتسارع لعدد الملفات الخاصة بخرق حالة الطوارئ الصحية؛

2. توقيف جميع الأنشطة التكوينية الحضورية نتيجة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية التي تم إقرارها؛

3. عدم توفر المجلس على منظومة معلوماتية للتكوين عن بعد كبديل للتكوين الحضوري؛ والذي يتطلب إمكانيات مادية مهمة.

كل هذه الإكراهات شكلت عائقا في تدبير مجال التكوين بالمجلس، والتي من المنتظر أن تساهم في ضعف النتائج المتوقعة.

المؤشر 2.5.131 : نسبة استفادة العاملين بالمجلس من التكوينات والتداريب

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة استفادة العاملين بالمجلس من التكوينات والتداريب		%	-	60	60	80	100	**100**	2023
المؤشرات الفرعية	نسبة استفادة العاملين الذكور من التكوينات والتداريب	%	-	35	35	45	55	-	
	نسبة استفادة العاملات بالمجلس من التكوينات والتداريب	%	0	25	25	35	45	-	

- توضيحات منهجية

يحتسب هذا المؤشر على أساس جمع المؤشرين الفرعيين (نسبة استفادة العاملين الذكور من التكوينات والتداريب، نسبة استفادة العاملات من التكوينات والتداريب).

طريقة الاحتساب:

مؤشر استفادة العاملين (الذكور) بالمجلس من التكوينات والتداريب:

- البسط: عدد العاملين (الذكور) المستفيدين من التكوينات والتداريب؛
- المقام: العدد الإجمالي للعاملين بالمجلس (ذكورا وإناثا).

مؤشر استفادة العاملات بالمجلس من التكوينات والتداريب:

- البسط: عدد العاملات بالمجلس المستفيدات من التكوينات والتداريب؛
- المقام: العدد الإجمالي للعاملين بالمجلس (ذكورا وإناثا).

- مصادر المعطيات

- قطب الشؤون الإدارية والتكوين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ارتباط المؤشر بأعداد وبنية الموارد البشرية بالمجلس.

- **تعليق**

اعتبارا للوضع الحالي لانتشار وباء Covid-19 في بلدنا والتدابير الوقائية والاحترازية التي تم اعتمادها، فهناك مجموعة من الإكراهات التي تؤثر سلبا على تطور المؤشر. نذكرها كالاتي:

1. توقيف جميع الأنشطة التكوينية الحضورية (حصص تكوينية، ورشات عمل، اجتماعات تأطيرية، الخ...) نتيجة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية التي تم إقرارها ؛

3. عدم توفر المجلس على منظومة معلوماتية للتكوين عن بعد كبديل للتكوين الحضوري، والذي يتطلب إمكانيات مادية مهمة.

هذه الإكراهات شكلت عائقا في تدبير مجال التكوين بالمجلس، والتي من المنتظر أن تساهم في ضعف النتائج المتوقعة.

Direction du Budget DB3/DSA

المؤشر 3.5.131 : معدل النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	-	13 000	13 700	13 000	11 000	11 000	2023

- **توضيحات منهجية**

يشير المؤشر إلى متوسط التكلفة السنوية بالنسبة لكل مكتب، علما أن عدد المكاتب يساوي عدد العاملين وأعضاء المجلس.

كيفية الاحتساب: يحتسب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية:

البسط: يتكون من مجموع العناصر التالية:

- القيمة الاستهلاكية السنوية لمشتريات العتاد المعلومياتي والبرامج المعلوماتية والطابعات ومعدات وأثاث المكتب؛
- المشتريات السنوية من المواد الاستهلاكية المرتبطة بالعتاد والأثاث واللوازم المكتبية؛
- التكلفة السنوية لصيانة العتاد والأثاث.

المقام: عدد المكاتب الذي يساوي مجموع العاملين وأعضاء المجلس.

- مصادر المعطيات

  - قطب الشؤون المالية والتجهيز

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تكمن حدود هذا المؤشر في كون احتسابه يقتصر على قيمة المشتريات المكتبية وليس على الاستهلاك المكتبي الحقيقي، ولا يأخذ بعين الاعتبار النفقات السنوية للهاتف والأنترنت، بالإضافة إلى صعوبة ضبطه في غياب القانون المنظم للمفتشية العامة للشؤون القضائية.

- تعليق

إن صدور القانون المنظم للمفتشية العامة للشؤون القضائية، علاوة على اعتماد تطبيقية لتدبير المخزون في إطار جهود الرقمنة المبذولة لترشيد تدبير النفقات المكتبية، سيمكنان من تجويد برمجة قيم هذا المؤشر.

.

Direction du Budget DB3/BSA

المؤشر 4.5.131 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	10	10	10	10	10	2021

- توضيحات منهجية

تعتمد طريقة احتساب المؤشر على قسمة عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية والتكوين على العدد الإجمالي للعاملين بالمجلس.

- مصادر المعطيات

قطب الشؤون الإدارية والتكوين

- حدود و نقاط ضعف المؤشر
- تعليق

يعتزم المجلس الأعلى للسلطة القضائية تجويد أداء الساهرين على تدبير وتكوين الموارد البشرية، وذلك من خلال توظيف واستقطاب الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة، واستعمال التقنيات الحديثة في هذا المجال، قصد ترشيد استعمال الموارد البشرية، بهدف سلك منحنى تنازلي بخصوص هذا المؤشر.

Direction du Budget DB3/DSA

الجزء الثالث

محددات النفقات

Direction du Budget DB3/DSA

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	66	6	72	27,59
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	9	21	30	11,49
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	90	69	159	60,92
المجموع	165	96	261	100

- جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	165	96	261	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	165	96	261	100

Direction du Budget DB3/DSA

- جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

تعليق

يتبين من الجدول أعلاه أن العدد الإجمالي للموظفين العاملين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية بلغ هذه السنة 261 فردا، منهم 48 موظفا نظاميا و137 ملحقا ،علاوة على 76 موظفا موضوعا رهن إشارته.

كما يتضح أن نسبة التأطير بلغت 61%، ويرجع ذلك إلى استقطاب المجلس لأطر جديدة بغية تعزيز هياكله التنظيمية، في حين شكلت نسبة موظفي التنفيذ 28% ونسبة موظفي الإشراف 11%.

Direction du Budget DB3/DSA

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

يتضح أن عدد النساء العاملات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية بلغ 96، من ضمنهن 5 موضوعات رهن إشارته، ويمثلن 37% من العدد الإجمالي، من بينهن 69 إطار (أي بنسبة تأطير تصل 26 %)، ويشغلن 7 مناصب للمسؤولية، الشيء الذي يؤكد حرص المجلس على مواصلة تجسيد مقاربة النوع بمختلف هياكله وبرامج عمله.

Direction du Budget DB3/DSA

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2021 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	56 577 540	185
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	20 979 088	100
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	418 608	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	9 920 764	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	87 896 000	285
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	87 896 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 131 : السلطة القضائية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : بناء وتجهيز مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية

تطبيقا لمقتضيات المادة 5 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية التي تنص على ضرورة توفر المجلس على مقر ملائم خاص به بالرباط يجسد استقلاليته كهيئة دستورية، لا زال هذا الأخير جادا في البحث عن بقعة أرضية قصد استغلالها لهذا الغرض، ومن أجل ذلك، تم اقتراح اعتمادات أداء بمبلغ 118.400.000,00درهم و171.800.000,00 درهم كاعتمادات الالتزام، في إطار ميزانية الاستثمار لتغطية النفقات التالية:

Direction du Budget DB3/DSA

- اقتناء بقعة أرضية وتشييدها لإيواء مكونات وهياكل المجلس بمساحة تقدر ب 7000 متر مربع على الأقل بمبلغ يقدر ب 97.500.000,00 درهم كاعتمادات أداء و171.800.000,00 درهم كاعتمادات التزام؛
- تغطية مصاريف تجهيز بناية المجلس بالعتاد والأثاث المكتبي مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المتوقع في عدد العاملين به نتيجة استغلال المناصب المالية المخصصة لهذا الأخير (100 منصب) برسم سنة 2021، وتقدر تكلفة التجهيز بمبلغ 6.890.000,00 درهم.
- تخصيص غلاف مالي لتطوير أساليب عمل أجهزة المجلس، وذلك باقتناء العتاد التقني والمعلومياتي والبرامج المعلومياتية التي تتلاءم مع الوسائل التكنولوجية الحديثة المتوفرة في هذا المجال، وتقدر تكلفة ذلك في مبلغ 8.000.000,00 درهم؛
- إضافة سطر ميزانياتي خصص لشراء عتاد طبي بمبلغ 270.000,00 درهم لمواجهة تداعيات جائحة كورونا؛
- تخصيص اعتمادات مالية بمبلغ 1.600.000,00 درهم من أجل وضع نظم للمراقبة عن بعد واقتناء عتاد الرصد لحماية الأشخاص؛
- اقتناء سيارات سياحية وأخرى نفعية لفائدة بعض مكونات المجلس بكلفة مالية قدرت بمبلغ 4.140.000,00 درهم.

- مشروع 2 : تواصل

وعيا منه بأهمية التواصل المؤسساتي في التعريف بالمجلس، وفي تمتين علاقاته مع محيطه المهني والمؤسساتي وتفاعله الإيجابي مع القضاة وقضاياهم وتطلعاتهم، خصص لتنفيذ مكونات هذا المشروع مبلغ 7.000.000.00، حيث سينكب المجلس في هذا الإطار على تقوية وتحديث قدراته التواصلية، وذلك من خلال:

- تعزيز التعريف بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية من خلال:
  - إعداد وصلات إعلامية سمعية بصرية خاصة بالمجلس ؛
  - إعداد نشرات إعلامية تحسيسية في مختلف محاكم المملكة؛
- إعداد اللقاءات التواصلية التكوينية مع ممثلي مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الوطنية المهتمة بالشأن القضائي ومع المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني؛
- وضع وتفعيل منهجية ووسائل التواصل المؤسساتي للمجلس؛
- إعادة النظر في تطوير محتويات الموقع الإلكتروني الخاص بالسادة القضاة؛
- إحداث قناة خاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية على مستوى موقع التواصل الاجتماعي YOUTUBE؛
- سن آليات عملية مستدامة للتواصل مع القضاة ومع المسؤولين القضائيين بمختلف المحاكم، ومع هيئات مساعدي القضاء وخاصة نقباء المحامين، ومع وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- إعداد دلائل ودراسات حول عدة مواضيع منها موضوع "التغطية الإعلامية في المجالين القانوني والقضائي"، وموضوع "القضاء وحقوق الانسان"، وآخر يتعلق بقاضي الاتصال.

Direction du Budget DB3/DSA

- مشروع 3 : مساهمة

تكمن أهمية هذا المشروع في كونه يتضمن الغلاف المالي المخصص لرئاسة النيابة العامة، وذلك بمقتضى منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2020/12 بمثابة رسالة تأطيرية لمشروع قانون المالية 2021، حيث حددت الاعتمادات المالية لهذه الأخيرة في مبلغ 158.228.000,00 درهم، موزعة بين مبلغ 148.228.000,00 درهم في إطار ميزانية التسيير (فصل المعدات والنفقات المختلفة)، ومبلغ 10.000.000,00 درهم في إطار ميزانية الاستثمار.

- مشروع 4 : دعم المهام

يكتسي هذا المشروع أهمية بالغة نظرا لاحتوائه على الاعتمادات المخصصة لتغطية النفقات المتعلقة بتعويضات أعضاء المجلس و أجور ورواتب العاملين به، علاوة على مساهمة الدولة في صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد، ومن أجل ذلك خصصت اعتمادات مالية بمبلغ 113.600.000,00 درهم لتغطية هذه

النفقات، كما يتضمن هذا المشروع الاعتمادات الأساسية لضمان السير العادي لإدارة المجلس وتصريف الأشغال به، والتي قدرت في مبلغ 74.800.000,00 درهم، والتي تمكن من تغطية النفقات المرتبطة بالمجالات التالية:

- توقع اكتراء بناية إدارية لاستغلالها كمستودع يخصص لحفظ أرشيف المجلس بكلفة سنوية تقدر بمبلغ 2.880.000,00 درهم؛
- مصاريف الصيانة والحراسة والنظافة لكل من المقر الحالي المؤقت للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمستودع الذي سيخصص لحفظ الأرشيف، بكلفة مالية تقدر بمبلغ 4.300.000,00 درهم ؛
- مصاريف الرسوم والاتاوات والضرائب بمبلغ 12.930.000,00 درهم؛
- اقتناء اللوازم المكتبية والمطبوعات والأوراق وصيانة العتاد المعلومياتي وأثاث المكتب والمواد الاستهلاكية المرتبطة بها باعتمادات مالية قدرت بمبلغ 7.330.000,00 درهم؛
- المصاريف المرتبطة بحظيرة السيارات والتي تتطلب اعتمادات مالية تقدر بمبلغ 4.860.000,00 درهم؛
- مصاريف النقل والتنقل بميلغ 29.200.000,00 درهم؛
- النفقات المتعلقة بتدابير الوقاية والحماية من انتشار جائحة فيروس كورونا، خصصت لتغطيتها اعتمادات بمبلغ 1.400.000,00 درهم؛
- مصاريف مختلفة بمبلغ 11.900.000,00 درهم.

- مشروع 5 : تداريب وتكوين

بالنظر لما يكتسيه هذا المشروع من أهمية بالغة في تثمين الموارد البشرية لإدارة المجلس، وتطوير أداء ومهارات قضاة المملكة، وتمكينهم من مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وأخذا بعين الاعتبار تزايد عدد القضاة بالمحاكم والعاملين بالمجلس، فقد برمج غلاف مالي لتمويل مكونات هذا المشروع حدد في مبلغ 8.600.000,00 درهم، إذ من المتوقع تنظيم:

- 30 دورة للتكوين المستمر لفائدة القضاة، ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج 1282 قاض؛
- 20 دورة للتكوين المستمر لفائدة العاملين بالمجلس، ويقدر عدد المستفيدين من هذه الدورات 120عاملا بالمجلس؛
- دورات أخرى للتكوين الأساسي سيستفيد منها الموظفون الجدد .

- مشروع 6 : بناء و تجهيز مركز الأرشيف

بالنظر إلى أهمية حاجة المجلس إلى أرشيف خاص به، تم تحريك عملية البحث على وجه الاستعجال عن بقعة أرضية واستغلالها كملحقة للمقر الحالي، تخصص كمستودع للأرشيف وحضيرة للسيارات، وفي هذا الإطار تمت برمجة اعتمادات مالية برسم السنة المالية 2021، قدرت في مبلغ 44.000.000,00 درهم كاعتمادات أداء و21.000.000,00درهم كاعتمادات التزام، سيتم استغلالها كالتالي:

- تخصيص مبلغ 30 000 000.00 درهم لاقتناء بقعة أرضية مساحتها 3000 متر مربع على الأقل؛
- رصد مبلغ 14 000 000.00 درهم كاعتمادات أداء للدراسة وأشغال البناء، علاوة على اعتمادات التزام بمبلغ 21 000 000.00 درهم.

Direction du Budget DB3/DSA